

الطالبات يطالبن بتسهيل عملية الدفع

تمديد فترة سداد رسوم الجامعة حتى أول نوفمبر

□ الدوحة - منال عباس:

استجابة لرغبة طالبات جامعة قطر من غير القطريات مددت الجامعة المدة المسموح بها لسداد الرسوم حتى الأول من نوفمبر، بحيث لن يكون هناك عذر للطالبات بعد هذه التسهيلات التي منحت لهن تقديراً لظروفهن المالية، خاصة بعد إجازة الصيف، وفي حالة عدم الإيفاء بالالتزام ستحذف موادهن.

وكان قد تقدمت مجموعة من طالبات كلية العلوم وسط جو مشحون بالقلق والخوف بالمطالبة لمنحنهن فرصة السداد مع تقسيط المبلغ، وقد التقت «الشرق» مجموعة من الطالبات، حيث عبرت الطالبة وفاء إبراهيم عن استيائها، وقالت: إنها تفاجأ كل فترة وأخرى بقرارات جديدة لا يعلن عنها قبل بداية تنفيذها، ومما يسبب ذلك للطالبات كثيراً من القلق. وأضافت أن عليها مبلغ سبع آلاف ريال يجب دفعها فوراً، وإلا حذفت موادها، مشيرة إلى أن ظروفها لا تسمح بذلك، مناشدة إدارة الجامعة تقسيط المبلغ.

وقالت: إن مشكلة الرسوم متجددة سنوياً، ولا بد من حلول جذرية لها، كما يجب تقدير ظروف الأسر التي تقع عليها أعباء مادية

أخرى خاصة بعد العودة من الإجازات.

وقالت ريم نواف، كلية العلوم - السنة الرابعة: إن الأمر لا يقتصر على تضيق الخناق لدفع الرسوم، بل هناك مشكلة أخرى وهي فرض غرامة عالية على كل مادة يتم حذفها بعد التسجيل، وأضافت إنها قامت بحذف مادة أربع ساعات تبلغ قيمتها ٢٥٠٠ ريال، فرضت عليها غرامة قدرها ٧٠٠ ريال، وتساءلت قائلة: لماذا يضعون الطالبات دائماً أمام الأمر الواقع.

وأشارت إلى أن المبلغ المطلوب منها دفعه عاجلاً حوالي ٨٥٠٠ ريال، وطالبت بضرورة إعادة النظر في مسألة الغرامات، حتى لا تكون عبئاً جديداً على الطالبة.

أما الطالبة ليلى من كلية العلوم فقالت: إنها فوجئت بقرار حذف المواد في هذه الفترة الوجيزة التي لم يتمكن فيها أحد إعادة ترتيب أموره، موضحة أن المبلغ المطلوب هو ٥٠٪ من رسوم الكورس التي تبلغ ٩ آلاف ريال، وطالبت أن تكون هناك تسهيلات، وأن يتم دفع الرسوم على مدار الكورس.

وأضافت غاضبة: علينا دفع الرسوم المقررة دون أن نبدي أي أعذار، لكن في الوقت نفسه ليس لنا أي امتيازات وعلى سبيل المثال أشارت

إلى مشكلة موافق السيارات والمعاملة السيئة التي تواجهها بعض الموظفات بالجامعة.

وعلمت «الشرق» من مصدر مسؤول بالجامعة أن هناك قرار يمنح الطالبات فترة أسبوع للسداد تنتهي يوم الأربعاء القادم، حيث سيتم بعدها تنفيذ قرار حذف المواد في حالة عدم الدفع خلال الفترة المقررة، ولن تكون هناك استثناءات. وحث المصدر الطالبات الحزم على سرعة السداد حفاظاً على استقرار دراستهن. وحول الغرامات قال المصدر: إنها عقوبة مفروضة على التأخير عند حذف المواد.

وعلى الرغم من تضامناً الطالبات. والمناشدة في إيجاد حلول سريعة لهن، وحرصاً على مواصلة دراستهن دون «عراقيل» إلا أن هناك نقطة هامة لابد الوقوف عندها، وهي أن عدم تمكن معظم الطالبات على الأثر بتسديد الرسوم، كانت بسبب السفر والإجازات، والسؤال المطروح نفسه، طالما أن الأسر تستطيع تحمل أعباء الدراسة والسفر والإجازات والترفيه لما يكون هناك جدول لدراسة الأولويات؟ لقد كان من الأهمية تأمين الرسوم الدراسية ثم السفر وقضاء فترة الصيف.